

Distr.: General
12 May 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 12 أيار/مايو 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد كريم أسعد أحمد خان، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والسيدة نادية مراد، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وأيرلندا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفيت نام، وكينيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والمكسيك، والنيجر، والنرويج، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين" التي عقدت يوم الاثنين، 10 أيار/مايو 2021. وقد أدلى ممثل العراق أيضا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ستصدر الإحاطتان والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جانغ جون

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كريم أسعد أحمد خان

يشرفني أن أخاطبكم هذا الصباح لتقديم تقريري السادس والأخير (انظر S/2021/419) كمستشار خاص ورئيس لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (يونيتاد).

في كانون الأول/ديسمبر 2018، قدمت لكم أول إحاطة (انظر S/PV.8412)، تبين كيف بدأ فريقنا المكون من خمسة موظفين في العراق العمل على تنفيذ الولاية المبتكرة المنشأة عملاً بالقرار 2379 (2017)، بناءً على طلب حكومة العراق. اليوم، وبعد مرور عامين ونصف العام، يسرني أن أتمكن من تقديم تقرير عن أنشطة أكثر من 200 موظف، بمن فيهم خبراء وطنيون معينون بالتشاور مع حكومة العراق، يعملون من مكاتب في بغداد ودهوك وأربيل ونيويورك، ويستفيدون من أنشطة التحقيق التي تجربها ست وحدات تحقيق ميدانية تتعامل مع الجرائم المرتكبة ضد جميع طوائف المجتمع في العراق. وتقدم الوحدات المواضيعية المتخصصة المعنية بالجرائم الجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، والتعقب المالي وحماية الشهود دعماً محدد الأهداف لجميع جوانب عملنا، في حين نجحت وحدة مخصصة للمقابر الجماعية الآن في دعم عمليات الحفر في 22 موقعاً.

ويونيتاد الآن فريق تحقيق يعمل بكامل طاقته وقادر على التصدي لبعض التحديات الرئيسية التي تواجه السلطات الوطنية في محاكمة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على جرائمهم في العراق. واستناداً إلى هذه البنية التحتية، وسع الفريق بسرعة سجلات الأدلة التي يحوزها في الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك التطورات الهامة في جمع الأدلة الجنائية من مواقع المقابر الجماعية، والبيانات الرقمية المستخرجة من الأقراص الصلبة الخاصة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ورقمنة ملفات القضايا الوثائقية، بالتعاون مع السلطات العراقية.

وبالتوازي مع ذلك، أدى إدخال أدوات تكنولوجية متقدمة إلى زيادة تعزيز قدراتنا على تجهيز الأدلة، مما سمح للمحققين بالبحث بسرعة عبر مجموعات البيانات من أجل إعادة تشكيل الأحداث، والاستجابة لطلبات المعلومات المحددة الأهداف وضمان التأكد من الأدلة بشكل صحيح.

وفي تطور هام، يتيح تطبيق الذكاء الاصطناعي وأدوات تعليم الحواسيب في تحليل قواعد البيانات الداخلية لتنظيم الدولة الإسلامية للفريق الآن أن يحدد بوضوح الفترات الزمنية التي مارس خلالها أعضاء رئيسيون في تنظيم الدولة الإسلامية أنشطتهم. وبالجمع بين المعلومات المستقاة من سجلات الهجرة والسجلات الطبية وسجلات الدفع وقوائم المقاتلين التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، ربطنا بشكل مباشر بين أشخاص موضع اهتمام ينتمون لكتائب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومسارح الجرائم.

واستفادة من هذا التقدم، تم التوصل إلى لحظة فارقة في عملنا، حيث اكتملت الآن موجزات أولية لقضايا تتعلق باثنتين من أولويات التحقيق الأساسية هما: القتل الجماعي لطلاب عسكريين عزل وأفراد عسكريين في أكاديمية تكريت الجوية في حزيران/يونيو 2014 والهجمات ضد الطائفة الإيزيدية في منطقة

سنجار. والجرائم المرتكبة ضد الطائفة الإيزيدية من أشد أعمال العنف التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد شعب العراق وحشية وأوسعها نطاقا.

وقد وضع الفريق سردا مفصلا لهذه الفظائع من خلال حفر مواقع المقابر الجماعية، وبكفالة تمكن الشهود الأضعف من التقدم وسرد رواياتهم وجمع أدلة وثائقية مستفيضة، بالتعاون مع السلطات العراقية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين.

ويمكنني أن أؤكد لمجلس الأمن أنه استنادا إلى تحقيقاتنا الجنائية المستقلة، أثبت يونيتاد أدلة واضحة ومقنعة على أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ارتكب إبادة جماعية ضد الإيزيديين كمجموعة دينية. وتتجلى نية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في تدمير الإيزيديين، ماديا وببيولوجيا، في إنذاره النهائي - الذي طبق بلا رحمة على جميع أفراد طائفتهم - بالتحول إلى الإسلام أو الموت. وقتل الآلاف عملا بهذا الإنذار، إما بالإعدام الجماعي أو إطلاق النار عليهم أثناء فرارهم أو وفاتهم بسبب التعرض للخطر على جبل سنجار أثناء محاولتهم الفرار. وتعرض آلاف آخرون للاسترقاق، واختطف النساء والأطفال من أسرهم وتعرضوا لأبشع الانتهاكات، بما في ذلك الاغتصاب المتكرر وغيره من أشكال العنف الجنسي التي لا يمكن تحملها. وبالنسبة للكثيرين، استمرت هذه الاعتداءات لسنوات، مما أدى في كثير من الأحيان إلى الموت. وكان القصد من هذه الأعمال تدمير قدرة هؤلاء النساء والأطفال بشكل دائم على الإنجاب وتكوين أسر في إطار الطائفة الإيزيدية.

وأثبت الفريق أيضا أن العديد من الجرائم الدولية الأخرى ارتكبت أيضا ضد الطائفة الإيزيدية، بما في ذلك الإبادة والاسترقاق والعنف الجنسي والنقل القسري والاضطهاد لأسباب دينية وجنسانية وتجنيد الأطفال في جماعة مسلحة. وفي كثير من الحالات، استهدف الأطفال الإيزيديون بشكل مباشر وتأثروا بشكل غير متناسب بجرائم داعش. وكل من هرب حيا، ولا سيما الأطفال، يتحمل يوميا عبء الآثار الدائمة لهذه الجرائم.

ولكن دعونا لا ننسى أن هذه الجرائم مستمرة. ولا يزال آلاف النساء والفتيات من الإيزيديين منفصلين عن أسرهم أو اختفوا - بل إن بعضهم لا يزال محتجزا لدى خاطفيهم الأصليين من تنظيم الدولة الإسلامية أو أولئك الذين بيعوا لهم. لن ننساهم، وسيستمر عملنا لكفالة تحقيق العدالة لجميع المتضررين من هذه الجرائم.

ومن خلال التحقيقات في الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية على طلاب عسكريين عزل معظمهم من الشيعة وأفراد من أكاديمية تكريت الجوية، جمع الفريق وحل أدلة مستفيضة توضح بالتفصيل خطفهم وتعذيبهم وإعدامهم جماعيا. وقد نفذت هذه الأعمال في أشد الظروف التي يمكن تخيلها وحشية، حيث تعرض العديد من الرجال للإذلال قبل قتلهم.

وخلص الفريق، استنادا إلى عمله المستقل في مجال التحقيق، إلى أن هذه الأعمال تشكل جرائم حرب تتمثل في القتل والتعذيب والمعاملة القاسية والاعتداء على الكرامة الشخصية. وعلاوة على ذلك، خلص الفريق، استنادا إلى أدلة واضحة ومقنعة، إلى أن شريط فيديو لداعش نشر في تموز/يوليو 2015 يظهر عمليات القتل هذه يشكل تحريضا مباشرا وعلنيا على ارتكاب إبادة جماعية ضد المسلمين الشيعة. ويتضمن السرد المصاحب للمشاهد المرعبة لعمليات الإعدام الجماعي هذه حضا متكررا وواضحا لأتباع تنظيم الدولة الإسلامية: "اقتلوهم حيث تجدوهم".

وبما أن الفريق قد أنهى موجزات أولية لقضايا تتعلق بأولويات تحقيقاته المبدئية، فقد حددنا أيضا مسارات أخرى رئيسية للتحقيق في الجرائم التي تقع ضمن ولايتنا. وشمل ذلك إنشاء وحدة تحقيق ميدانية جديدة مكرسة للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الطائفة السنية في العراق.

كما أدت المعلومات التي تم الحصول عليها من أجهزة إلكترونية تخص تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى فتح تحقيق جديد في تطوير تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لأسلحة كيميائية وبيولوجية واستخدامها بنجاح في العراق.

والأدلة التي جمعت حتى الآن تبين بالتفصيل كيفية استخدام تنظيم الدولة الإسلامية لمختبرات في جامعة الموصل كمركز لبرنامجها للأسلحة الكيميائية، مستفيدا من خبرة العلماء والمهنيين الطبيين من العراق وخارجه. وفي البداية، قام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، باستخدام مادة الكلور في محطات معالجة المياه كسلاح، وكان قد سيطر عليها في عام 2014، وقام بتطوير مُرَكِّبات سامة قاتلة، بما في ذلك مادتي الثاليوم والنيكوتين، تم اختبارها على السجناء الأحياء، مما أدى إلى وفاتهم. ومع تعزيز قدرات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، طور التنظيم نظام إنتاج الخردل الكبريتي الذي نشره في آذار/مارس 2016 من خلال إطلاق 40 صاروخا على بلدة تازة خورماتو الشيعية التركمانية.

إن هذا التحقيق يتطور بسرعة، ومن المتوقع أن يكتمل موجز أولي للحالات، وأن يتاح للسلطات الوطنية في غضون خمسة أشهر. ويتوقع الفريق أيضا، بحلول نهاية عام 2021، إنجاز موجزات للقضايا التي تتناول الجرائم المرتكبة ضد طوائف المسيحيين والكاكائيين والشبك والتركمان الشيعية والطائفة السنية في العراق، فضلا عن مذبحه السجناء الذين معظمهم من الطائفة الشيعية في سجن بادوش.

تماشيا مع الولاية التي وفرها مجلس الأمن، لا يكفي بالطبع جمع الأدلة وتولييفها للتوصل إلى نتائج وتقديمها في شكل تقارير. وللوفاء بهذه الولاية، والأهم من ذلك لتلبية توقعات الناجين، يجب أن يعرض عملنا على المحاكم الوطنية لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم المروعة التي وصفتها من فوري.

انطلاقا من هذه الروح، يسرني أن أؤكد لمجلس الأمن أنه وضعت الآن ترتيبات مع القضاء العراقي مكنتنا من بنقل الأدلة التي جمعها الفريق فيما يتعلق بالجرائم المالية المرتكبة دعما لأنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. ويمثل ذلك خطوة أولية هامة لضمان أن يسهم عملنا مساهمة ملموسة في جهود المساءلة في العراق بطريقة تتسق مع اختصاصاتنا.

كذلك فإنني مستمر في دعم الجهود التي يبذلها مجلس النواب العراقي لاعتماد تشريع يضع أساسا قانونيا لمحاكمة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية. وستكون هذه خطوة حاسمة أخرى نحو تحقيق المساءلة الشاملة عن جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق بالشراكة مع فريقنا.

يسرني أيضا أن أبلغ مجلس الأمن بأن تشريعا عرض الأسبوع الماضي على برلمان إقليم كردستان لإنشاء محكمة ذات اختصاص قضائي بالجرائم الدولية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأنتي على رئيس حكومة إقليم كردستان ورئيس وزرائها لدعمهما القوي لهذا التشريع، وأيضا على جهودهما في ضمان المساءلة عن هذه الجرائم. ومن المحتمل أن يمثل إقرار هذا القانون لحظة مهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق التنفيذ الكامل لولاية المجلس.

بالتوازي مع هذه المبادرات في العراق، سعى الفريق إلى تسخير القنوات القائمة من أجل استخدام الأدلة التي يقدمها في الإجراءات الجنائية، معززا دعمه للسلطات الوطنية الأخرى استجابة لطلبات المساعدة. وكما جاء في تقريره، طلبت 14 دولة مساعدة الفريق فيما يتعلق بالإجراءات الوطنية الجارية. واعتمادا على حيازاتنا الموسعة من الأدلة، ولا سيما استغلالنا للوثائق الداخلية لتنظيم الدولة الإسلامية، تمكنا من الاستجابة لأغلبية كبيرة من الطلبات الواردة.

إن الكثير من التقدم والأنشطة التي وصفتها لكم اليوم تشدد على أحد المبادئ الرئيسية لنهجنا الاستراتيجي: أي الابتكار. وكما يعلم أعضاء المجلس، سيشارك فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يوم الأربعاء من هذا الأسبوع في جلسة تعقد على غرار صيغة آريا تبرز بعض الطرق الرئيسية التي سخرنا بها التكنولوجيا واستفدنا من الممارسات النفسية والاجتماعية المتقدمة للتسريع في تحقيقاتها.

ومهما يكن من أمر، فإن المبدأ الأساسي الآخر الذي تقوم عليه جميع أنشطتنا، وهو مبدأ الشراكة، لا يقل أهمية. ويتجلى ذلك بصفة خاصة في التعاون والتآزر الممتازين اللذين طورهما فريقنا مع حكومة العراق طوال فترة عملي بصفة مستشار خاص.

وكما هو مبين في تقريره، فإن التعاون والمساعدة اللذين تلقيتهما من لجنة التنسيق الوطنية المسؤولة عن تيسير عملنا في العراق ما برحا أساسيين للتقدم المحرز. وما انفك القضاء العراقي مثالاً في تعامله مع الفريق، حيث عمل معنا بوصفه شريكاً في رقمنة الأدلة، وقدم معلومات مستفيضة عجّلت بالتحقيقات. وقدمت أيضاً حكومة إقليم كردستان دعماً ثابتاً لفريقنا.

مع بدء فتح قنوات لتبادل المعلومات مع السلطات العراقية، عملنا أيضاً على توسيع نطاق توفيرنا لدعم بناء القدرات. وفي الأسبوع الماضي، سرنى افتتاح دورة تدريبية جديدة من عشرة أجزاء عن القانون الجنائي الدولي حضرها 27 من كبار القضاة والمدعين العامين. وهذه الدورة، التي تقدم بالتعاون مع الجامعة الوطنية الأسترالية، للمشاركين، ستوفر معرفة متعمقة بالقانون الجنائي الدولي وتطبيقه على جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وارتكازاً على هذا الأساس، سيقوم فريقنا بتوجيه القضاة الأفراد في موضوع إعداد ملفات القضايا ضد أعضاء محددین في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

إلى جانب هذا التدريب ودعمنا المستمر للسلطات العراقية في حفر مواقع المقابر الجماعية ورقمنة الأدلة الوثائقية، سعى الفريق إلى إرساء أساس متين يمكن ارتكازاً عليه المضي قدماً وبسرعة في محاكمة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الجرائم الدولية بعد إرساء أساس قانوني مناسب في العراق.

كذلك ما برحت شراكتنا المستمرة والمعززة مع جماعات الناجين والمنظمات غير الحكومية والسلطات الدينية أساسية لإحراز تقدم في أعمال التحقيق. أود أن أقدم بخالص الشكر إلى جميع شركائنا العراقيين على المساهمة القيمة التي قدموها لنا في سعينا الجماعي للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية.

من خلال التقدم الذي أحرزه الفريق في جمع الأدلة وتعزيز الموازي للقنوات المتاحة لاستخدامه في المحاكم الوطنية، أعتقد أنه قد تم الآن، بالتعاون مع شركائنا العراقيين، تحديد سبيل لإنجاز عمل الفريق بنجاح.

وتجسيدا لذلك، عرضت في تقريرتي سلسلة من الخطوات التي من شأنها أن تُمكن من إجراء محاكمات في العراق تتناول الجرائم الرئيسية المرتكبة ضد جميع المجتمعات المتضررة، بالاعتماد بشكل مكثف على الأدلة التي جمعها الفريق. وارتأى أن من الممكن أن تبدأ هذه المحاكمات في العام المقبل.

باتخاذنا معا هذه الخطوات، يجب أن نضمن استمرار التركيز على الخطوات التي كُلفنا في نهاية المطاف بالقيام بها. لقد سعت طوال فترة رئاستي للفريق إلى ضمان اعتماد عملنا على الروابط العميقة مع المجتمعات المحلية في العراق. والرسالة التي تلقيتها من زعماء المجتمعات المحلية والسلطات الدينية وجماعات الناجين متسقة وواضحة. وإذا أردنا أن نعالج على نحو مجدٍ إرث جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، يجب أن تكون العدالة هي الأساس الذي تُبنى عليه هذه الجهود.

في آذار/مارس، تم التشديد لي على ضرورة الرد على هذه الدعوات في هذا العام حيث أيد فريقنا إعادة رفات 103 رجال أزيديين تم انتشالهم من مقابر جماعية سبق حفرها في قرية كوجو. وفي ذلك السياق العميق، أذهلني أن الألم الذي انعكس على الأسر الحاضرة يشعر به باستمرار مئات الآلاف من العراقيين من أزيديين وشيعة وسنة وكاكائيين ومسيحيين وغيرهم من المجتمعات المحلية الذين فقدوا أفراد أسرهم أو تأثرت حياتهم بشكل لا رجعة فيه جراء جرائم تنظيم الدولة الإسلامية. الكثير لن تتاح لهم الفرصة لدفن من أحبوا

من المناسب أن تتضمن إلينا اليوم السيدة نادية مراد، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، التي أدى نداؤها من أجل العمل، ومناشدتها ضميرنا الجماعي إلى إنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومع انتقال الفريق إلى مرحلة حاسمة من عمله، يجب أن نظل واعين للوعد الذي قطعنا للسيدة مراد وجميع المجتمعات المتضررة من جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بأن يقف المجتمع الدولي إلى جانبها في ضمان محاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الأفعال.

المرفق الثاني

إحاطة من نادية مراد الحائزة على جائزة نوبل للسلام

إنه لشرف لي أن أنضم إليكم هنا اليوم بوصفي أيزيدية وأحد الناجين من فظائع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية). وأود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لدعم المجلس لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وبالتعبير عن آمال مجتمعي المحلي في المستقبل.

عندما جلست في هذه القاعة، إلى جانب صديقتي ومحاميتي أمل كلوني (انظر S/PV.8502)، طلبنا دعم المجلس لضمان عدم نجاح تنظيم الدولة الإسلامية في تحقيق هدفه المتمثل في استئصال الأيزيديين من العراق. وكان اتخاذ القرار 2379 (2017) خطوة حيوية، وأنا ممتنة لأعضاء المجلس على دعمهم لإنشاء فريق التحقيق ولعمله الجاري.

ويتيح عمل فريق التحقيق فرصاً لإقامة العدل. ويساهم الفريق بتقديم أدلة في عدد من القضايا الجارية وقد تمكن حفنة من الناجين من الوقوف وجهاً لوجه أمام المعتدين عليهم في المحكمة. وقيل بضعة أشهر، تمكنت من دفن اثنين من إخوتي، إلى جانب أكثر من 100 قتيل من ضحايا مذبحه كوجو، وذلك بفضل عملية استخراج الجثامين من المقابر الجماعية والتعرف على الرفات. ولكننا لا نستطيع أن نركن إلى هذه الإنجازات لأنه لا يزال ينتظرنا الكثير من العمل. ومع نجاح التحقيقات، يجب على المجلس الآن أن يعطي الأولوية لاتخاذ إجراءات ملموسة على وجه السرعة لمعالجة ما توصلت إليه من نتائج.

وتؤكد الأدلة التي جمعها السيد خان وفريق التحقيق الاستنتاج الذي توصلت إليه الأمم المتحدة في عام 2016: إن جرائم تنظيم الدولة الإسلامية ضد الأيزيديين تشكل إبادة جماعية. وبطبيعة الحال، فإن جمع الأدلة بشكل رسمي أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمحاكم وكتب التاريخ. غير أنني أدعو المجلس اليوم إلى النظر في حياة البشر المتأثرين بولاية فريق التحقيق.

إن لجنة التحقيق وجمع الأدلة لا تحرز تقدماً ملحوظاً بفضل ابتكاراتها في مجال المنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات فحسب؛ إن النتائج هائلة لأن كل نقطة بيانية ترتبط بحياة إنسان وتشهد على معاناته. وتروي هذه الأدلة مجتمعة قصة الأيزيديين، من فقدانهم ونحن الذين بقوا على قيد الحياة.

لقد كابد الأيزيديون أسوأ الفظائع التي خبرتها البشرية. ولن أنسى أبداً الحزن الذي اعتري أُمِّي عندما أدركت أن أبناءها قد أُعدموا - دون أن تعرف أنها ستواجه نفس المصير. وما زلت أشعر بيد ابنة أخي تُنتزع من يدي عندما جرى الفصل بيننا وتحميلنا على الحافلات كالماشية. وما زال يوسعي أن أحسب قيمة جسدي في أعين أولئك الذين اشتروه وباعوا.

ومنذ ما يقرب من سبع سنوات، لم يتمكن الأيزيديون من المضي قدماً واستئناف حياتهم. ولا يزال أكثر من 200 000 أيزيدي يقيمون في مخيمات النازحين داخلها على بعد ساعات فقط من وطنهم حيث ينتظرون، على أمل تحقيق العدالة واستعادة الأمن ومؤسسات الحكم والهياكل الأساسية في سنجار. ولا تزال آلاف العائلات تأمل أن يأتي اليوم الذي يتم فيه استخراج رفات أقاربهم من المقابر الجماعية حتى يتمكنوا من دفن أحبائهم وتكريم ذكراهم. ولكن الرعب الحقيقي ما زال موجوداً بالنسبة لـ 2 800 امرأة وطفل ما زالوا في أسر داعش.

وترسم الأدلة على أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية صورة واضحة. ولم يحاول التنظيم قط إخفاء نواياه. فقد تم وضع علامات واضحة على المقابر الجماعية وإصدار فتاوى بشأن فجور الأيزيديين. ونُشرت أدلة لتقنين تجارة الرقيق ولا تزال مزادات بيع الأيزيديين تجري على الإنترنت. وأعلن التنظيم على نطاق واسع عن نيته في القضاء على طائفتنا وديننا وثقافتنا. وكان تنظيم الدولة الإسلامية فخورا بالإبادة الجماعية للأيزيديين.

وعلى الرغم من كل الأحوال التي وصفتها للتو، يواصل الأيزيديون العمل معاً لإعادة بناء وطنهم واستئناف سبل عيشهم والدعوة إلى تحقيق المساءلة. وهم حريصون على المشاركة في الحكم المحلي وأمن المجتمع على نطاق أوسع. ويعرف الأيزيديون أن استقرار سنجار هو أفضل أمل لمنع المزيد من الاضطهاد. غير أن تقدمنا مقيد بالسياسة والمصالح المتنافسة والتعاس عن العمل. ونحاول أن نقلب الصفحة، فلا نجد قلماً نكتب به فصلنا التالي.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يعطي الطائفة الأيزيدية ذلك القلم. وأطلب إلى المجلس أن يساعدنا في كتابة فصل جديد. ومن شأن تحقيق المساءلة القانونية عن جرائم تنظيم الدولة الإسلامية أن يؤثر بشكل كبير على كل جانب من جوانب تعافي طائفتي.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن المحاكمات العلنية والاعتراف بالإبادة الجماعية سيساعدان في تجنب العنف في المستقبل وتيسير تعافي الناجين. وهناك حاجة إلى الرصد الدولي لضمان تحقيق المحاكم الوطنية العراقية للعدالة. وهناك حاجة إلى محاكم دولية لمعالجة الحجم العالمي لجرائم تنظيم الدولة الإسلامية ضد الإنسانية.

لقد دعوت أنا وأمل المجلس قبل خمس سنوات إلى وضع خطة واضحة للمحاكمة. وطلبنا إليه إحالة هذه الإبادة الجماعية إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة بموجب معاهدة. وقبولنا بعود فارغة وأولويات متنافسة. وتم تأجيل إقامة العدل. إن الأيزيديين يتعرضون للاضطهاد منذ قرون. ولم يضع أحد حداً لهذه الانتهاكات. وعندما يتم القبول بالإفلات من العقاب، يتكرر العنف. وتحقيق المساءلة أمر ضروري لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية وللاعتراف رسمياً بالصدمات التي لا يزال الناجون يعانون منها.

وأَمْضَى الناجون سنوات يجترونها تجاربهم ويتشاطرونها، كما فعلت اليوم. لقد تم العثور على الأدلة، ولكننا ما زلنا نبحث عن الإرادة السياسية لعقد المحاكمات. وحين الوقت لكي يفعل المجتمع الدولي ما هو أكثر من الإصغاء. حان وقت العمل. وإذا كانت لدى زعماء العالم الإرادة السياسية للتصرف بناء على هذه الأدلة، فإن العدالة ستكون بالتأكيد في متناول اليد. ولن تنتهي الإبادة الجماعية التي يرتكبها التنظيم حتى يتمكن جميع الأيزيديين من أن يعيشوا حياة كريمة في وطنهم.

ربما يكون الأيزيديون أقلية داخل العراق، ولكن معالجة هذه القضية لها آثار كبيرة على الحقوق الإنسانية للبشر في كل مكان. ويجب أن نسأل أنفسنا عن الرسالة التي يريد ضميرنا الجماعي أن يبعث بها إلى النساء اللاتي استُخدمن كأسلحة حرب. هل سنعرض الطرف عن التطهير العرقي والعنف الجنسي؟ وهل سننظر بشفقة، متممين: "لن يتكرر ذلك أبداً" حتى تجذب الفظائع التالية انتباهنا؟ أم أننا سنقول أخيراً "جسدك وحياتك وحقوقك مهمة بقدر ما يهمني جسدي وحياتي وحقوقتي".

إن هذه هي الإمكانيات التي تتطوي عليها الأدلة التي يجمعها فريق التحقيق: محاسبة مرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. ولكن تحويل الأدلة إلى عدالة ومساءلة يتطلب اتخاذ إجراءات. وقد

أظهر المجتمع الدولي أنه سيعمل من أجل مكافحة إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية ولكن هل يقف ضد الإبادة الجماعية؟ وهل يقف ضد العنف الجنسي؟ وهل سيقف مع الأيزيديين؟

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالصينية والإنكليزية]

تشكر الصين المستشار الخاص كريم خان على إحاطته. لقد قاد، خلال السنوات الثلاث الماضية، فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وسعى إلى تحقيق المساءلة عن الأعمال الإرهابية وقام بالكثير من العمل وأحرز قدرا كبيرا من التقدم، وهو ما استحق تقييما إيجابيا من الصين. ويوشك السيد كريم خان على أن يغادر لتولي منصبه الجديد، وأتمنى له كل النجاح في لاهاي. وأود أيضا أن أشكر السيدة مراد الحائزة على جائزة نوبل للسلام على إحاطتها.

طالعنا التقرير السادس المقدم من المستشار الخاص كريم خان (S/2021/419)، وأرحب بنتائج التحقيق في الهجمات على الطائفة الأيزيدية والهجوم على أكاديمية تكريت الجوية. ونأمل أن تجلب هذه التطورات الراحة للناجين، بمن فيهم السيدة مراد.

لقد جمع فريق التحقيق قدرا كبيرا من الأدلة على الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية. ولن تترجم هذه الأدلة إلى نتائج ملموسة تتمثل في محاسبة الإرهابيين إلا بنقلها في حينه إلى حكومة العراق، وبالتالي تحقيق الأهداف المتوخاة من القرار 2379 (2017). ونأمل أن يسلم فريق التحقيق الأدلة كاملة إلى الجانب العراقي وفي المواعيد المحددة، وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة.

الإرهاب هو العدو المشترك للبشرية. ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم العراق في مكافحته للإرهاب، وأن يقدم الإرهابيين إلى العدالة ويوطد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مكافحة الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم بجدية سيادة العراق وولايته على الجرائم المرتكبة على الأراضي العراقية وأن يدعم العراق في تقديم الإرهابيين إلى العدالة وفقا للقوانين المحلية.

إننا نقدر الجهود النشطة التي يبذلها العراق في الدفع قدما بتشريعاته الداخلية لمحاسبة الإرهابيين السابقين لتنظيم داعش. وينبغي لجميع الأطراف المعنية والأمم المتحدة أيضا أن تدعم العراق في التعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب على أراضيه.

إن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في تقريره، يطرح بعض الأفكار الأولية بشأن استراتيجية الإنجاز، وتشجع الصين الفريق على الاتصال والتنسيق الكاملين مع حكومة العراق في هذا الصدد. وينبغي للمجلس أن يدرس ويناقش المسائل ذات الصلة في الوقت المناسب.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أشكر مقدمي الإحاطتين، المستشار الخاص خان والسيدة مراد، على إحاطتيهما المفصلتين. إن التحقيقات الجارية في الجرائم التي يرتكبها في العراق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) سوف تساعد على وضع حد للإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا.

ينبغي الاستماع إلى المآسي الشخصية للكثيرين الذين عانوا بسبب تنظيم الدولة الإسلامية، كما هو الحال في شهادة السيدة مراد. فالروايات الشخصية تزيد التأكيد على أهمية العمل الذي يقوم به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأنضم في هذا الصدد إلى الآخرين في تقدير الجهود الهائلة التي بذلها السيد خان أثناء قيادته للفريق بأكبر قدر من التفاني.

تقدر إستونيا العمل الناجح الذي قام به فريق التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير على الرغم من الظروف الصعبة في المجالين السياسي والأمني، وكذلك في ضوء القيود المفروضة جراء مرض فيروس كورونا.

إننا نشيد بانتشال جثث 103 ضحايا أيزيديين من تسع مقابر جماعية. وعلى الرغم من أنه أمر مهيب، فإننا نشيد بجهود فريق التحقيق، بالتعاون مع السلطات العراقية، للمساعدة في ضمان القيام بإحياء ذكرى الضحايا بما يتماشى مع التقاليد والعادات المحلية. ونتطلع إلى رؤية نتائج الحوار بين الأديان الذي تمس الحاجة إليه، والذي يساعد على الانخراط مع الطوائف الدينية التي تسعى إلى المشاركة في عمليات المساءلة.

نحن نؤيد بالكامل فريق التحقيق في جهوده الرامية إلى تعزيز قدرة السلطات العراقية، ونشيد بالتقدم الكبير المحرز في استخدام الموارد الجديدة والابتكارات التقنية. ونود بصفة خاصة أن نسلط الضوء على جمع ورقمنة كمية ضخمة من الوثائق الداخلية لتنظيم الدولة الإسلامية من خلال التعاون الفعال مع المؤسسات العراقية.

ونرحب بالترتيب بين فريق التحقيق والقضاء العراقي، والذي يتيح تبادل المعلومات عن الجرائم المالية المرتكبة فيما يتصل بأنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. إنها خطوة متميزة لأنها تمهد الطريق لتعاون أقوى في المستقبل.

ونقدر الجهود المتواصلة التي يبذلها فريق التحقيق من أجل الإسهام في عمليات المساءلة الجارية في العراق، مع الاحترام الكامل لمبادئ الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها.

وأود أيضاً أن أشدد على أهمية استمرار عمل فريق التحقيق من خلال الوحدات الخاصة التابعة له والمعنية بقضايا الجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة في حق الأطفال؛ وتركيزه على حماية الشهود وكذلك توفير الدعم النفسي للشهود والناجين من أجل تجنب الصدمات الثانوية.

المرفق الخامس

بيان الوزيرة المستشارة لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ديارا ديم لابليل

[الأصل: بالفرنسية]

تود فرنسا أن تشكر المستشار الخاص كريم خان وفريقه على تقريرهم السادس (S/2021/419) وأن تهنئه على عمله خلال السنوات الأخيرة في قيادة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وكذلك على انتخابه مدعياً عاماً للمحكمة الجنائية الدولية. نتمنى له كل النجاح ونؤكد له دعم فرنسا في سياق مساعيها المقبلة.

ونشكر نادياً مراد على شهادتها الشجاعة ودعوتها إلى تحقيق العدالة لجميع ضحايا تنظيم داعش، بمن فيهم الإيزيديون. وأرحب بوجود سفير العراق، والذي يعكس مرة أخرى التزام العراق بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي وفريق التحقيق لضمان العدالة لجميع ضحايا الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش على الأراضي العراقية.

فيما يتعلق بالتقرير السادس، تحيط فرنسا علماً بالتقدم الكبير الذي أحرزه فريق المستشار الخاص منذ أن قدم إحاطة إلى المجلس في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر S/2020/1193). ونشير إلى استكمال جمع الأدلة في القضيتين الأوليتين اللتين فتحتهما فريق التحقيق - بشأن الهجمات على الطائفة الأيزيدية في منطقة سنجار، وبشأن القتل الجماعي للطلاب العسكريين الشباب في أكاديمية تكريت الجوية. ونشجع فريق التحقيق على مواصلة التحقيق المفتوح في تطوير واستخدام تنظيم داعش لأسلحة كيميائية وبيولوجية ضد السكان المدنيين في العراق بين عامي 2014 و 2016، فضلاً عن تنفيذ الاستراتيجية المشتركة لحفر المقابر الجماعية.

إن حالة الضحايا، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، هي حالة ذات أهمية جوهريّة. ونرحب بجهود المستشار الخاص والفريق لتقديم الدعم النفسي للضحايا والناجين والشهود على حد سواء.

على الرغم من تحديات مرض فيروس كورونا، وجد فريق التحقيق طريقة لتحقيق النتائج من خلال تنفيذ حلول مبتكرة ومبدعة. لقد أعطت الجائحة أهمية جديدة للاستراتيجية التي وضعها المستشار الخاص وفريقه، حيث سخر الأدوات التكنولوجية للوفاء بولايته، بما في ذلك من خلال الذكاء الاصطناعي. ونشيد بكفاءة الفريق الذي تمكن من التعامل في مشروع الرقمنة مع مجموعة أدلة يتزايد حجمها بسرعة، وذلك بمشاركة السلطات العراقية.

ونعتقد أن التقدم المحرز ونجاح فريق التحقيق هما في الواقع نتيجة للتعاون الجيد جداً القائم مع العراق وجميع طوائفه، بما فيها الطوائف الدينية. وترحب فرنسا في هذا الصدد بتعزيز التعاون بين فريق التحقيق ولجنة التنسيق الوطنية التي أنشأتها حكومة العراق، فضلاً عن وضع الصيغة النهائية للاتفاق المتعلق بتسهيل تبادل المعلومات بشأن الجرائم المالية التي ارتكبتها تنظيم داعش.

ومن الأهمية بمكان تحسين فهم السلطات القضائية العراقية لولاية فريق التحقيق، على النحو المحدد في القرار 2379 (2017)، الصادر في 21 أيلول/سبتمبر 2017. ونرحب بمشاركة فريق التحقيق

في تدريب قضاة التحقيق العراقيين على القانون الجنائي الدولي وعلى ترتيب ملفات القضايا والملاحقات القضائية ضد أعضاء تنظيم داعش على ارتكابهم لجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

ومن المهم التذكير بموقف الأمم المتحدة الثابت المتمثل في عدم نقل المواد في سياق الإجراءات القانونية التي تنطوي على إمكانية صدور أحكام بالإعدام، أينما كان ذلك. ونشجع السلطات العراقية على مواصلة جهودها لوضع الصيغة النهائية للإطار التشريعي لتقديم أعضاء تنظيم داعش إلى العدالة، وفقاً لأعلى معايير ومبادئ حقوق الإنسان.

وفي الختام، فإن مكافحة الإفلات من العقاب لجميع مرتكبي جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية التي اقترفها تنظيم داعش في العراق هي أمر حتمي لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والمصالحة ليس فقط للإيزيديين، كما أبرزت نادية مراد، ولكن للشعب العراقي بأسره.

ولمنع عودة ظهور تنظيم داعش بجميع أشكاله، يجب على مجلس الأمن أن يظل منخرطاً وأن يواصل دعم جهود السلطات العراقية، بما في ذلك الملاحقة القضائية لأخطر الجرائم.

المرفق السادس

بيان نائب الممثل الدائم والمنسق السياسي للهند لدى الأمم المتحدة، رافيندرا راغوتاهاالي

أرحب بالمستشار الخاص كريم أسعد أحمد خان والممثل الدائم للعراق، السفير محمد حسين بحر العلوم، في الجلسة. وأردد ما ورد على لسان الزملاء الآخرين من عبارات تقدير لإسهام المستشار الخاص في عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأرجو له النجاح في مهمته المقبلة في منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. كما أرحب بالحائزة على جائزة نوبل للسلام، نادية مراد، وأشكرها على إحاطتها.

تؤمن الهند إيماناً قوياً بأنه لا يمكن تعزيز مصداقية كفاحنا الجماعي ضد الإرهاب ما لم نكفل تحقيق المساءلة عن الأعمال الإرهابية الخطيرة واللاإنسانية التي يرتكبها الإرهابيون ونتخذ تدابير قوية ضد الدول التي تشجع الإرهاب وتدعمه وتموله. لقد ارتكبت تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام فظائع لا إنسانية ضد شعب العراق. ومن بين ضحايا الجرائم المروعة التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً 39 مواطناً هندياً. وارتكبت تنظيم الدولة الإسلامية بشكل منهجي أعمال إبادة جماعية وتعذيب واغتصاب واسترقاق واختطاف في جميع أنحاء الأراضي الخاضعة لسيطرته في العراق وسورية. وبالتالي، لا يمكن النظر إلى تنظيم الدولة الإسلامية على أنه مجرد جماعة إرهابية إقليمية أخرى؛ إنه تجمع عالمي يضم جماعات إرهابية تابعة له في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في جوارنا.

ويسرنا أن نشير إلى أن فريق التحقيق، بقيادة المستشار الخاص، يكافح الإفلات من العقاب ويكفل المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. فتحقيق المساءلة عن هذه الجرائم، ولا سيما تلك التي ارتكبت ضد مختلف طوائف الأقليات في العراق، أمر حاسم لتحقيق مصالحة سلسة وسلام مستدام في العراق. ونرحب في ذلك الصدد باعتماد قانون الناجيات الأيزيديات. ومن شأن تنفيذ هذا القانون الرئيسي واتفاق سنجار الأخير أن يساعد العراق على الاقتراب من تحقيق العدالة للضحايا وأن يسهم في استئناف الناجين الأيزيديين لحياتهم بشكل طبيعي، فضلاً عن تعزيز نوعية حياتهم وتمهيد الطريق لعودتهم سالمين. ويدعم عمل فريق التحقيق كذلك جهود الحكومة العراقية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ومن التطورات الهامة أيضاً إكمال فريق التحقيق موجزات القضايا الأولية في الهجمات التي شنت على الطائفة الأيزيدية في منطقة سنجار والتقدم الإيجابي المحرز في تقديم موجزات عن القضايا المتعلقة بالطوائف الأخرى.

ونرحب بالتحقيقات التي يجريها فريق التحقيق في تطوير واستخدام تنظيم الدولة الإسلامية للأسلحة الكيميائية والبيولوجية في العراق. ونشير بقلق إلى ملاحظة الفريق أن الأدلة التي جُمعت وحُللت تؤكد استخدام تنظيم الدولة المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين. وتدين الهند بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. وقد سلطت الهند الضوء في مناسبات عديدة على التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين، الناجم عن حيازة تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن الحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي لمنعه. ونأمل أن توفر تحقيقات فريق التحقيق أيضاً رؤى قيمة في ذلك الصدد للمساعدة في الجهود العالمية لعدم الانتشار، بما في ذلك من خلال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004).

ونقدر الشراكة الوثيقة والتعاون الممتاز بين السلطات العراقية وفريق التحقيق. فهذه الشراكة أساسية في التنفيذ الفعال لولاية فريق التحقيق. ومشاركة الخبراء العراقيين المستمرة في عمل فريق التحقيق، إلى جانب الخبراء الدوليين، أمر حاسم لنجاح فريق التحقيق. ومن شأن هذا العمل المشترك، إلى جانب تدريب مختلف السلطات العراقية، أن يكفل تعزيز القدرات الوطنية من أجل ضمان تحقيق المساءلة على المدى الطويل عن الجرائم المروعة التي ارتكبتها تنظيم الدولة. ويصدق ذلك أيضا على الجهود التي يبذلها فريق التحقيق من أجل إعداد ملفات القضايا بالاشتراك مع السلطات القضائية في العراق لمحاكمة مرتكبي تلك الجرائم.

ونشير بارتياح إلى استخدام فريق التحقيق المبتكر للتكنولوجيا في الوفاء بولايته وفي التغلب على التحديات التي تشكلها جائحة مرض فيروس كورونا. وتستحق منصة شهود الرقمية تقديرا خاصا لأنها تمكن الضحايا وغيرهم من العراقيين من تقديم المعلومات والأدلة لدعم جهود الفريق في مجال المساءلة بطريقة أسرع وأسهل بكثير. ويمثل تسخير فوائد الابتكار التكنولوجي من أجل خير البشرية أولوية هامة بالنسبة للهند. ونشجع فريق التحقيق على مواصلة سعيه إلى إيجاد حلول تكنولوجية متطورة لتعزيز كفاءة عمله.

وترحب الهند كذلك بالدعم التقني والمالي الذي تقدمه الدول الأعضاء الأخرى لفريق التحقيق. ومن شأن هذه الجهود كذلك أن تسهم في تعزيز النظام القضائي العراقي وقدرات إنفاذ القانون.

لقد ارتكب الإرهابيون والجماعات الإرهابية المنتسبة إلى تنظيم الدولة جرائم ضد الإنسانية بطريقة لم يسبق لها مثيل. وينبغي تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة في بلدانهم الأصلية. ومن شأن تبادل المعلومات والأدلة التي يجمعها الفريق مع الدول الأعضاء الأخرى أن يزيد من تعزيز تلك الجهود.

ولن يتسنى تنفيذ ولاية فريق التحقيق بالكامل حتى يتمكن الفريق من تبادل ما في حوزته من كميات كبيرة من الأدلة مع السلطات العراقية. ومن المؤسف أنه على الرغم من انقضاء قرابة ثلاث سنوات، لم يتمكن فريق التحقيق من تقديم خدمات كاملة لعميله الرئيسي. ونأمل أن يتم تصحيح ذلك قريبا، وفقا للجدول الزمنية المشار إليها في تقرير المستشار الخاص (انظر S/2021/419). فمن شأن التأخير في تبادل الأدلة أن يزيد من تأخير تحقيق العدالة للضحايا وذويهم الذين دمرت حياتهم الفظائع التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

لقد قدم شعب العراق تضحيات هائلة في كفاحه ضد تنظيم الدولة. ولن نتحقق العدالة لهم حتى تتم محاسبة المسؤولين عن الفظائع التي ارتكبت. ومن شأن التنفيذ الكامل لولاية فريق التحقيق أن يساعد على كفالة العدالة للناجين في العراق وخارجه. والهند على استعداد لتقديم دعمها لفريق التحقيق في ذلك الصدد.

المرفق السابع

بيان البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر المستشار الخاص كريم أسعد أحمد خان على تقريره (انظر S/2021/419) وعلى الإحاطة التي قدمها اليوم. وقيل أن أبدأ بياني، وبما أن هذه هي آخر إحاطة للسيد خان أمام مجلس الأمن بهذه الصفة، أود أن أغتنم الفرصة لأشيد بخدمته وقيادته على مدى السنوات الثلاث الماضية.

كما أشكر السيدة نادية مراد على إحاطتها القوية في هذا الصباح. فكما فعلت عندما دعت إلى إنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أوضحت مرة أخرى ببلاغة الحاجة الحقيقية جداً للناجين من جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للعدالة والمساءلة. وهذا هو السبب في أننا يجب أن نضمن الحفاظ على الأدلة على الجرائم الوحشية، وشهادتها الشجاعة اليوم أساسية لتنفيذ تلك المهمة.

على الرغم من القيود التي فرضها مرض فيروس كورونا، يتضح من جلسة الإحاطة اليوم أن عمل فريق التحقيق مستمر على قدم وساق مع اكتمال موجزات القضاء الأولية بشأن أولويتي التحقيق الأساسيتين - الهجمات على الأيزيديين في منطقة سنجار والقتل الجماعي في أكاديمية تكريت الجوية. وأود أن أشيد باستخدام الفريق لتكنولوجيات مبتكرة لجمع وتحليل الأدلة، بما في ذلك باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم والترجمة الآليين.

ويمكن رؤية أدلة ملموسة على نتائج تلك الجهود والتعاون بين الفريق والسلطات العراقية في العمل الهام الذي أدى إلى فتح مواقع المقابر الجماعية والتعرف على رفات 103 من الأيزيديين وإعادتها - وفقاً لرغبات الطائفة الأيزيدية. وفي مواجهة هذا الدليل المروع على جرائم تنظيم الدولة، نود أن نشيد بالعمل الذي قام به الفريق والسلطات العراقية في اعتماد نهج يركز على الضحايا والناجين.

ونعلم أن المساءلة ضرورية لتضميد جراح النزاع وبناء السلام المستدام. لكن الطريقة التي نسعى بها إلى تحقيق العدالة مهمة أيضاً.

ونرحب بالتفاصيل الواردة في آخر تقرير عن النهج الذي يتبعه الفريق في التحقيق في الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم الفظيعة المرتكبة ضد الأطفال. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من القيود المفروضة على وجود الفريق في العراق، بدأت وحدة الجرائم والجرائم الجنسية والجنسانية ضد الأطفال تحقيقاً في جرائم تنظيم داعش ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والشاذين وحاملي صفات الجنسين، وأجرت مقابلات مع الناجين من العنف الجنسي وعينت مراكز تنسيق داخل وحدات التحقيقات الميدانية. ونؤيد بقوة عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش لتعزيز تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للناجين والشهود، ولا سيما النساء والأطفال.

عندما يتعلق الأمر بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، فإن قول الحقيقة ورفع الوصم وتوثيق الجرائم أمر بالغ الأهمية. لكن من الضروري أن ننقل من جمع الأدلة إلى الملاحقة القضائية لجرائم العنف الجنسي التي يرتكبها تنظيم داعش في العراق والشام وإدانة الجناة، وإلى المساءلة الحقيقية. فذلك أقل ما تستحقه السيدة مراد وجميع الناجين.

ونرحب أيضا بقانون الناجيات الإيزيديات، الذي بدأ العمل به في الأسابيع الأخيرة، وإدراجه لأفراد الطوائف التركمانية والمسيحية والشبكية وغيرهم من الناجين من الجرائم الوحشية. ونتطلع إلى التنفيذ الكامل لهذا القانون التاريخي من خلال تقديم تعويضات للناجين.

ونشيد بالدعم الذي يقدمه فريق التحقيق للسلطات العراقية لوضع إطار تشريعي محلي يمكن من الملاحقة القضائية المحلية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ونلاحظ أيضا التدريب الذي يقدمه فريق التحقيق، بما في ذلك إلى القضاء العراقي، من أجل المساعدة في إعداد ملفات القضايا ضد تنظيم داعش عن الجرائم الوحشية. ونحث بقوة على مواصلة ذلك العمل الهام.

ونشيد أيضا بمواصلة العمل لتطوير وسيلة لتبادل الأدلة لتمثل لسياسات الأمم المتحدة وأفضل الممارسات لديها لاستخدامها في الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة - وهي وسيلة تتسق مع القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بمعارضة أيرلندا المطلقة لاستخدام عقوبة الإعدام في جميع الحالات والظروف.

ونتطلع إلى العمل مع زملائنا في مجلس الأمن قبل تجديد ولاية فريق التحقيق في أيلول/سبتمبر، ونود مرة أخرى أن نشيد إشادة خاصة بفريق التحقيق وعمله الهام وبالإحاطة الممتازة التي تلقيناها اليوم.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماي

نيابة عن وفد كينيا، أهنيء المستشار الخاص كريم خان على انتخابه مدعياً عاماً للمحكمة الجنائية الدولية.

تشكر كينيا المستشار الخاص على إحاطته وترحب بالتقدم الذي أحرزه فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش، كما هو مبين في تقريره السادس (انظر [S/2021/419](#)). ونرحب أيضاً بالإحاطة التي قدمتها السيدة نادية مراد.

إن جميع الأعمال الإرهابية، سواء من قبل تنظيم داعش أو فروع أو من قبل أي جماعة إرهابية أخرى، يجب التصدي لها بكل ما يخوله القانون. ويتوقع الناجون وأسراهم ومجتمعاتهم والعالم بأسره أن يحاسب الجناة قضائياً كشرط أدنى لتحقيق العدالة. ونحث المجتمع الدولي على التذكير بأن الجرائم الجسيمة التي ارتكبتها تنظيم داعش تجاوزت نطاق استهداف الأفراد؛ وارتقت إلى مستوى الإبادة الجماعية.

وكما استنتجت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، فإن تنظيم داعش شن حملة إبادة جماعية ضد الطائفة الأيزيدية والشعب الإيزيدي. كما وثقت الاستخدام الواسع النطاق للعنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي، فضلاً عن الفظائع والجرائم الأخرى المرتكبة ضد الإنسانية.

وبالنسبة للبلدان التي تعهدت بمكافحة الإبادة الجماعية، سواء الآن أو في الماضي، فإن محاسبة تنظيم داعش وأعضائها أمر بالغ الأهمية. وينطبق الشيء نفسه على الذين قرروا أنه يجب مقاضاة مرتكبي العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس إلى أقصى حد يسمح به القانون. ولذلك، أكرر دعم كينيا المطلق لمحاكمة أعضاء تنظيم داعش - ليس فقط على أعمالها الإرهابية الأساسية، ولكن أيضاً الجرائم ذات الصلة، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وبينما نشير إلى جرائم تنظيم داعش، من الأهمية بمكان ألا يغيب عن بالنا الحقيقة المؤسفة المتمثلة في أن أفكاره ومثله وأهدافه لا تزال تنفذ. ففي بلدان وقارات متعددة، يشن تنظيم داعش وجماعته الأم، تنظيم القاعدة، حرباً ضد الأبرياء. وجرائم تنظيم داعش تلهم الآخرين، بما في ذلك في بلدان متعددة في أفريقيا. وتحت كينيا بقوة مجلس الأمن والمجتمع الدولي على أن يقفا مرة أخرى في وجه الإرهاب. لقد كانت مكافحة الجماعات الإرهابية طويلة ومكلفة، ولكن التراخي يعني إتاحة الفرصة لها لاستعادة زخمها وثقتها.

وبالعودة إلى الإحاطة قيد النظر، فإن كينيا تحيط علماً بتحسين التعاون والتعاون الوثيق بين فريق التحقيق والسلطات المعنية في حكومة العراق. وقد يسر هذا التعاون والشاركة إحراز التقدم، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية المشتركة بشأن حفر مواقع المقابر الجماعية في قرية كوجو وسجن بادوش. كما أدى إلى جمع أدلة إضافية على قيام تنظيم داعش بالاغتصاب والاسترقاق وغير ذلك من الفظائع ضد أفراد الطائفة المسيحية.

وتثني كينيا على السلطات العراقية لصياغة التشريعات المناسبة وإنشاء محكمة متخصصة تمكن من محاكمة المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم داعش على جرائم دولية. والدعم الذي قدمه فريق التحقيق لتلك المبادرة، وفقاً للقرار [2379 \(2017\)](#)، يستحق التقدير.

إن تعزيز بناء القدرات وتمويل وكالات إنفاذ القانون عنصر حاسم لنجاح تدابير مكافحة الإرهاب. وترحب كينيا بإبرام الاتفاق المتعلق بالتدريب الذي يقدمه فريق التحقيق لتمكين قضاة التحقيق العراقيين من إعداد ملفات قضايا قوية تفي بالحد الأدنى من معايير الإثبات في المقاضاة والإدانة.

ومما يشجع كينيا استمرار إدماج الأدوات التكنولوجية المتقدمة في عمل الفريق. ويمكن أن يساعد الاستخدام المسؤول لهذه التكنولوجيا في إعداد موجزات القضايا ويمكن أن يساعد أيضا في حماية الصحة العقلية لأعضائه.

وتتشي كينيا على فريق التحقيق لإعداده إجراءات تشغيل موحدة وإتاحتها للجمهور على موقعه على شبكة الإنترنت. وسيكون ذلك موردا هاما للممارسين الوطنيين والإقليميين وغيرهم من الممارسين بشأن مواضيع مثل إجراء مقابلات مع الأطفال والناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ونشجع على إيجاد طرق إضافية لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم كينيا للعمل الشاق الذي يقوم به فريق التحقيق حتى في ظل جائحة مرض فيروس كورونا والقيود المفروضة على الميزانية. ونحذر من التخفيضات في الميزانية وندعو إلى زيادة التمويل العاجل لكي يفي فريق التحقيق بولايته بفعالية.

ولكننا نتساءل: ما مدى أمان التكنولوجيا التي تستخدمها وحدة نظم المعلومات من حيث حماية استقلالية الادعاء وامتياز علاقة المحامي بموكله؟ وهل ستواجه فوائدها الواضحة خلال التحقيقات مشاكل إثباتية تؤثر على مقبوليتها؟

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

تشكر المكسيك المستشار الخاص كريم خان على تقريره الأخير (انظر S/2021/419) عن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش. إن الفظائع الخطيرة مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية يجب ألا يفلت مرتكبوها من العقاب أبداً، وجهود فريق التحقيق لضمان المساءلة في العراق جهود حاسمة. وأشكر أيضاً نادية مراد الحائزة على جائزة نوبل للسلام على شهادتها القيمة وأرحب بحضور الممثل الدائم للعراق.

وفيما يتعلق بأحدث تقارير المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق، أود أن أبرز عدة نقاط.

تدرك المكسيك أهمية تعاون فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (يو.نيتاد) مع السلطات العراقية في عدد من المجالات. ويشمل ذلك حفر المقابر الجماعية، وتعاون السلطات القضائية في تبادل المعلومات مع فريق التحقيق، فضلاً عن تدريب يو.نيتاد للسلطات العراقية وبناء قدراتها في التحقيق في الجرائم الدولية وملاحقتها قضائياً.

ونتطلع إلى أن تمضي السلطة التشريعية العراقية قُدماً في تنفيذ التشريعات الوطنية لتمكين المحاكمات المحلية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، ومحاسبة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية/داعش. وندعو أيضاً إلى التعاون مع الدول والآليات والمحاكم الدولية الأخرى لكفالة عدم إفلات تلك الجرائم من العقاب.

ومن الجدير بالذكر أهمية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في النهوض بجمع المعلومات ذات الصلة من أجل تحقيقات يو.نيتاد. ونعتقد أيضاً أن الجهود الرامية إلى رقمنة الأدلة التي تم الحصول عليها ضرورية لحفظها.

وأود أن أشدد على أهمية الاعتراف بضحاي هذه الجرائم والعمل معهم من أجل تعزيز العدالة والمصالحة. وفي هذا الصدد، من الضروري تكثيف عمل يو.نيتاد من أجل الاعتراف في الوقت المناسب بالصدمة التي يعاني منها الضحايا والشهود. ونشيد باتباع نهج يراعي، في نهاية المطاف، الصحة العقلية مراعاة كاملة.

ومما لا يقل أهمية عن ذلك إجراءات أخرى مثل استعادة وعودة 103 جثة إيزيدية إلى أسرهم - تكريماً لثقافتهم وتقاليدهم. ويجب أن نكون قادرين على إنهاء نوبات الألم والعنف هذه من أجل الانتقال إلى مرحلة جديدة من التعافي الشخصي والأسري والاجتماعي والوطني. وفي جميع هذه الحالات، تحظى خدمات الصحة العقلية بالأولوية.

وأخيراً، وإدراكاً بأن هذا هو آخر تقرير يقدمه السيد خان إلى مجلس الأمن بصفتة مستشاراً خاصاً ورئيساً ليو.نيتاد، أود أن أشكره على التزامه وجهوده في قيادة أعمال فريق التحقيق، وأتمنى له كل النجاح في مهامه الجديدة بصفتة مدعياً عاماً للمحكمة الجنائية الدولية.

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر السيد كريم أسعد أحمد خان على إحاطته. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد كمدع عام للمحكمة الجنائية الدولية. كما أشكر السيدة نادية مراد على شهادتها المؤثرة، وأرحب بحضور الممثل الدائم للعراق، الذي انضم إلينا في هذه الجلسة.

ويهنئ وفد بلدي يونيتاد على التقدم المحرز منذ تقديم الفريق تقريره الخامس (انظر [S/2020/1107](#)) قبل ستة أشهر، على الرغم من الظروف الصعبة للغاية المرتبطة بانتشار جائحة فيروس كورونا. ونرحب بشكل خاص بالانتهاء بنجاح من التحقيقات في الهجمات على الإيزيديين في منطقة سنجار في آب/أغسطس 2014 والمذبحة التي راح ضحيتها طلاب سلاح الجو العزل في أكاديمية تكريت الجوية في حزيران/يونيه 2014.

ونشجع فريق التحقيق على مواصلة جهوده لوضع الصيغة النهائية لملفات القضايا المتعلقة بجرائم أخرى ارتكبتها مقاتلو داعش، بما في ذلك مذبحه السجناء في سجن بادوش في الموصل في 10 حزيران/يونيه 2014 والجرائم المرتكبة ضد الطوائف السنية والشيعية والمسيحية والتركمانية والشبك والكاكائية.

وأود أيضاً أن أبرز أهمية تطوير منصة "شهود" الرقمية الجديدة لتقديم الشهود للأدلة عن بعد. كما أشيد بالجهود التي أدت إلى التعرف على رفات 103 إيزيديين عثر عليها في تسع مقابر جماعية في قرية كوجو وتسليمهم إلى أسرهم، ودفنهم بعد ذلك وفقاً لرغبات وتقاليد طائفتهم.

وما كان لكل هذه النجاحات أن تتحقق لولا دعم الشعب العراقي والسلطات العراقية. ولذلك نرحب بزيادة التعاون بين فريق التحقيق ولجنة التنسيق الوطنية التي عينتها الحكومة العراقية، بما في ذلك مواصلة تنفيذ استراتيجية وطنية مشتركة لفتح المقابر الجماعية.

ونرحب أيضاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين يونيتاد والقضاء العراقي لتبادل المعلومات عن الجرائم المالية المرتكبة في سياق أنشطة داعش في العراق، وفقاً لولاية الفريق. وهذا سيعزز دون شك التعاون في التحقيق مع أولئك الذين يسروا واستفادوا مالياً من الجرائم التي ارتكبتها المنظمة الإرهابية في العراق، ومحاكمتهم، لأنهم أيضاً مذنبون بارتكاب هذه الجرائم، بالتبعية.

وختاماً، يحيط وفد بلدي علماً باستمرار إدماج الأدوات التكنولوجية المتقدمة في عمل يونيتاد، بما في ذلك الشراكة مع شركة مايكروسوفت في استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والترجمة الآلية من أجل استخراج بيانات الوجه بسرعة من الصور ومقاطع الفيديو التي تم جمعها، فضلاً عن زيادة الأدلة التي جمعها المحققون خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب أساليب جمع مبتكرة.

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يكرر دعوته إلى عدم إفلات أي جريمة يرتكبها أفراد داعش - في العراق أو سورية أو أي مكان في العالم - من العقاب. ونؤيد تأييداً كاملاً أحكام القرار 2379 (2017)، فضلاً عن عمل يونيتاد على تحديد المسؤولية والمساءلة عن الأعمال التي يرتكبها مقاتلو داعش، والتي قد تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أولاً، أود أشكر المستشار الخاص خان على إحاطته الشاملة اليوم، وعلى عمله المتميز في قيادة يونيتاد على مدى السنوات الثلاث الماضية. والنرويج ممتنة لخدمته وتتطلع إلى دعمه في منصبه المقبل بوصفه المدعي العام المقبل للمحكمة الجنائية الدولية.

وأود أيضاً أن أشكر السيدة مراد على شهادتها المؤثرة. إن تصميمها ومثابرتها على المطالبة بالعدالة لضحايا الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يمثلان مصدر إلهام ودعوة واضحة إلى العمل يجب على مجلس الأمن أن يسعى جاهداً لتبليتها. والنرويج من أشد المؤيدين ليونيتاد. وعمل الفريق لجمع الأدلة على الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وتخزينها وحفظها أمر حاسم لكفالة مساءلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا والناجين - وهما شرطان أساسيان لتحقيق السلام المستدام، وفي صميمه سيادة القانون.

ومما يشجع النرويج ملاحظة عدة تطورات إيجابية منذ الإحاطة السابقة التي قدمها المستشار الخاص إلى مجلس الأمن (انظر S/2020/1193). وعلى وجه الخصوص، تأثرنا بأبناء دفن الضحايا الإيزيديين الذي جرى بكوجو في شباط/فبراير، وبعث في نفوس أحبائهم بصيصاً من الأمل في نهاية المطاف بعد سنوات من عدم اليقين. ونشيد بيونيتاد على الدعم الذي قدمته للسلطات العراقية في عمليات استخراج الجثث وتحديد الهوية، مما سمح بإجراء الدفن.

ويسر النرويج أيضاً أن تلاحظ التقدم المحرز في التحقيقات ذات الأولوية التي تجريها يونيتاد، ولا سيما استكمال مذكرات القضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الطائفة الإيزيدية في سنجار والمذبحة التي راح ضحيتها أفراد عزل في أكاديمية تكريت الجوية.

أود الآن أن أشدد على ثلاث أولويات متداخلة ترى النرويج أنها حاسمة للعمل المستمر لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

أولاً، إن المساءلة أمر أساسي ولا يمكن تحقيق العدالة للضحايا أو الناجين أو تحقيق المصالحة في البلد ككل بدون مساءلة الجناة. ونرحب في هذا الصدد بالتواصل المستمر بين العراق وفريق التحقيق لحل العقبات القانونية القائمة بما يسمح للفريق بتبادل الأدلة التي جمعها مع السلطات الوطنية وفقاً لاختصاصاته. ونؤيد بقوة أيضاً المساعدة التي قدمها الفريق إلى ولايات قضائية أخرى على صعيد إجراءاتها القانونية الوطنية.

ثانياً، من الضروري أن يواصل الفريق اتباع نهج يركز على الناجين في أعماله. إن تقديم الجناة إلى العدالة والسماح بدفن المناسب أحبائهم على النحو الواجب أمر أساسي لدعم تعافي الناجين وإعادة تأهيلهم. ومع ذلك، يجب علينا أن نكفل في الوقت نفسه حصول الناجين - ولا سيما الذين أدلوا بشهادتهم - على الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني المناسب، وأن يتم استجوابهم وفقاً لأفضل الممارسات السائدة لتجنب تعرضهم للصدمات النفسية مرة أخرى. ونشيد في هذا السياق بعمل وحدة حماية الشهود ودعمهم التابعة للفريق.

أخيراً، إذ نستفيد من عمل الفريق وخبرته الرفيعة المستوى التي اكتسبها في الميدان، يجب على الفريق أن يواصل اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين والعمر في جميع أنشطته. وعلى الرغم من ارتكاب جرائم مروعة ضد جميع أفراد المجتمع العراقي، فإننا نعلم أن النساء والفتيات قد أُستهدفن بشكل خاص ومنظم بالعنف الجنسي والعنف الجنساني - بما في ذلك الاسترقاق الجنسي والاتجار. وفي الواقع ارتكب تنظيم داعش هذه الجرائم كأسلوب متعمد لتجنيد المقاتلين وبث الرعب وتسبب الصدمات للأسر والمجتمعات المحلية. ويجب أن يسترشد عمل الفريق باستمرار في المستقبل بمعالجة الجوانب الصحية والنفسية والقانونية والاجتماعية لهذه الجرائم، بما في ذلك معالجة بعدها الجنساني. وفي هذا السياق، ترحب النرويج أيضاً باعتماد قانون الناجيات الإيزيديات مؤخراً في مجلس النواب العراقي.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشكر المستشار الخاص خان والسيدة مراد على إحاطتهما اليوم، وأكرر الإعراب عن امتناني للمستشار الخاص على جهوده المخلصة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، غينادي كوزمين

[الأصل: بالروسية]

نشكر السيد خان على إحاطته وعلى العمل الذي أنجزه. ونرحب أيضا بالسيدة مراد في المجلس.

ولا تزال مكافحة الإرهاب مهمة. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن التصدي لهذا التحدي بفعالية إلا بتنسيق جهود مكافحة الإرهاب على أوسع نطاق ممكن. وننطلق في ذلك من الافتراض بأنه يجب على جميع الأطراف المعنية بمكافحة الإرهاب في العراق احترام سيادة الدولة العراقية وتنسيق جميع إجراءاتها مع بغداد. وينبغي أن تتوافق الأفعال مع الأهداف المعلنة لمكافحة الإرهاب ومساعدة حكومة العراق على تحقيق استقرار الوضع.

لقد درسنا بعناية التقرير السادس لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر S/2021/419) برئاسة المستشار الخاص.

ونرحب بإعداد الصيغة النهائية لموجزات القضايا المتعلقة بمسارين رئيسيين للتحقيق - الهجمات على الطائفة الإيزيدية في سنجار وقتل الطلاب في أكاديمية تكريت الجوية.

ونأمل أن تسير النتائج على مسارات التحقيق الأخرى بالسرعة نفسها. ولاحظنا أن الفريق قد اتخذ بعض المسارات الجديدة للتحقيق مثل تطوير واستخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ومن المهم التحقيق في جميع هذه الأحداث على النحو الواجب مع مساءلة مرتكبيها بغض النظر عن مكان وقوعها. ففي نهاية المطاف كان تنظيم "داعش" نشطا في كل من العراق وسوريا على حد سواء. لكن وفي حين تسمى الأمور في حالة العراق بأسمائها الحقيقية كما يتجلى في تقرير الفريق، غالبا ما يتم التقليل من شأن التحقيقات في حالة سوريا، على الرغم من وفرة الأدلة على استخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية. إن هذا الكيل بمكيالين غير مقبول ويجب علينا تصحيح تلك الممارسة.

ونرى أنه يجب أن تشمل مهام فريق التحقيق ذات الأولوية التعاون مع حكومة العراق ونقل الملفات إلى السلطات العراقية المختصة بصرف النظر عن الحصول على أدلة جديدة على جرائم تنظيم داعش. لقد أُتخذت ترتيبات مع بغداد فيما يتعلق بالحصول على بيانات عن الجرائم الاقتصادية المرتبطة بنشاط تنظيم داعش. إن الأمر الأكثر أهمية الآن هو احترام تلك الترتيبات وتنفيذها. أما بخصوص نقل المواد المتعلقة بجرائم أخرى، فإننا لا نرى أي سبب لاعتماد هذا النوع من التعاون على إجراءات الإصلاحات التشريعية. فهذا نهج لم يحدده مجلس الأمن قط. وتتمثل مهمة الفريق، كما أوضح المجلس، في دعم الجهود الداخلية التي يبذلها العراق لمساءلة إرهابيي داعش في إطار نظام العدالة الوطني العراقي. ويعرّف القرار 2379 (2017) السلطات العراقية المعنية بأنها المتلقي الرئيسي المقصود للأدلة التي جمعها فريق التحقيق دون أي شروط أخرى.

ونأمل أن تبلغنا تقارير فريق التحقيق المقبلة عن التقدم المحرز في إجراءات المحاكم فيما يتعلق بأعمال مقاتلي داعش.

المرفق الثالث عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

نبدأ بالإعراب عن امتناننا للمستشار الخاص كريم خان على إحاطته. وتعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن شكرها له على تفانيه لشعب العراق وتعاونيه البناء مع مجلس الأمن. ونهنته على تعيينه مدعياً عاماً للمحكمة الجنائية الدولية ونتمنى له دوام النجاح ونتطلع إلى العمل مع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بتوجيه من خلفه. كما نشكر السيدة نادية مراد على تقديمها مرة أخرى تحليلاً واضحاً جداً وأفكاراً متعمقة عن الإجراءات التي تمس الحاجة إليها.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق في تحقيقاته في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية المتعلقة بالطائفة الأيزيدية والمذبحة التي وقعت في تكريت. ومن الجدير بالثناء أن فريق التحقيق قد واصل جهوده للوفاء بولايته على الرغم من انخفاض وجوده نتيجة لمرض فيروس كورونا. تحقيقاً لتلك الغاية، نشيد بالدور الذي اضطلعت به حكومة العراق، ولا سيما السلطة القضائية التي تواصل العمل بشكل بناء مع فريق التحقيق. ونشجع على بذل المزيد من الجهود التعاونية بين حكومة العراق وفريق التحقيق، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة في أراضيه.

لقد عانى شعب العراق معاناة هائلة نتيجة لتصاعد أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وهناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة لتحقيق السلام والمصالحة المستدامين. ويشكل تركيز الفريق على الصحة العقلية للضحايا والناجين جزءاً حاسماً من عملية المصالحة هذه، ونشجع على مواصلة تقديم الدعم النفسي والاجتماعي. ويشكل الدليل الميداني للتحقيقات المراعية لآثار الصدمات مورداً قيماً سيساعد المحققين، بما في ذلك في العراق، على فهم آثار الصدمات على الشهود على نحو أفضل.

وهناك عنصر آخر في عملية المصالحة والتعمير يتمثل في بناء قدرات مختلف المؤسسات العراقية. وهذا أمر حاسم لضمان قدرة جميع أجهزة الحكومة على مساءلة جميع الأفراد والكيانات عن المسؤولية عن انتهاك القانون المحلي والدولي، نظراً لأن مثل هذه الانتهاكات تعرقل تحقيق السلام والعدالة وتهدد عودة المشردين بطريقة آمنة وكريمة. ونرحب بالمناقشات بشأن مشروع القانون الذي يرسي أساساً قانونياً لمحاكمة أعضاء تنظيم داعش على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ويجب أن تتم مقاضاة هذه الجرائم بطريقة تبين خطورتها وتوفر شكلاً ما من العدالة للضحايا والناجين. ونحث جميع أصحاب المصلحة على العمل من أجل المساءلة الشاملة عن هذه الفظائع.

كما نحيط علماً بالنتائج التي تفيد بأن تنظيم داعش استخدم الأسلحة الكيميائية في العراق بين عامي 2014 و 2016. ولا يمكن تجاهل الفظائع التي ترتكب في مجال الأسلحة الكيميائية، ولا ينبغي أن يكون هناك إفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب جهات فاعلة من غير الدول. إن المساءلة ضرورية لحماية المدنيين، ونشكر المستشار الخاص وفريقه على جهودهم الرامية إلى وضع هذه المسائل في الحسبان.

وختاماً، تود سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تتوه بالدعم الذي يقدمه فريق التحقيق لحكومة العراق في إعادة رفات الأيزيديين إلى أحبائهم. لا شيء يمكن أن يبطل الحزن على فقدان الأحبة والمجتمعات؛ غير أن هذه الجهود تمكن من طي الصفحة الأسر التي عانت معاناة لا مبرر لها ولا يمكن حصرها. ونشجع على بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد، لأن ذلك عنصر من عناصر عملية المصالحة وإعادة الإعمار الأوسع نطاقاً.

إن طريق العراق ليس طريقاً يمكنه اجتيازه بمفرده. ويكتسي دعم فريق التحقيق، فضلاً عن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بمن في ذلك أصحاب المصلحة الإقليميون، أهمية حاسمة. ولكي يتعافى العراق، يجب بذل كل الجهود بحسن نية. ولا مجال للخطاب السلبي والأعمال المثيرة للخلاف. ونؤكد دعمنا لحكومة وشعب العراق والعمل القيم لفريق التحقيق.

المرفق الرابع عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أشكر في البداية المستشار الخاص السيد كريم خان على إحاطته للمجلس بخصوص التقرير السادس (انظر S/2021/419) لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

كما أودّ الترحيب بمشاركة السيدة نادية مراد في هذه الجلسة والتعبير عن دعم تونس الكامل لها ولجميع النساء والفتيات الناجيات من الممارسات والجرائم الوحشية التي ارتكبتها تنظيم داعش ضدّهن.

إنّ شهادة السيدة نادية مراد هي تأكيد آخر لتطلّع الشعب العراقي للعدالة التي طال انتظارها منذ عديد السنوات. ولا شكّ في أنّ المساءلة ستساهم في تضميد جراح الضحايا وعائلاتهم، ولكنها أيضاً ستساهم في تحقيق السلام والاستقرار في العراق والقضاء نهائياً على الإرهاب ومحو آثاره. فلا يمكن لنا انتزاع جذور هذه الآفة دون تحقيق العدالة ومحاسبة كل المسؤولين عن الجرائم الفظيعة التي تمّ اقترافها في حقّ العديد من أبناء الشعب العراقي، وهو ما يستوجب منا جميعاً دعم جهود الحكومة العراقية وفريق التحقيق قصد الشروع في المحاكمات في أقرب الأجل الممكنة.

تتمنّ تونس التقدّم الهام الذي تم إحرازه خلال الفترة المشمولة بالتقرير وذلك رغم الصعوبات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على التنقّل ومتطلبات العمل الميداني، كما نشيد بتمكّن فريق التحقيق من إيجاد طرق مبتكرة لمواصلة تنفيذ ولايته، بما في ذلك الاستماع للشهود عن بعد وإنشاء منصة "شهود" الرقمية لتجميع الأدلة واستعمال التقنيات المتطورة في التقصي بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي وغيرها من التكنولوجيات الحديثة.

كما ترخّب بلادي، في هذا الإطار خاصّة، باعتماد مقاربة قائمة على النوع وعلى حقوق الناجين والشهود من خلال احترام خصوصياتهم وتقديم التأييد النفسي والاجتماعي الضروري. ونشيد في نفس السياق بحرص السلطات العراقية وفريق التحقيق على التعامل مع رفات الضحايا طبقاً لرغبات وتقاليدهم ومجتمعاتهم.

تعرب تونس عن عميق تقديرها للجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لتقديم الدعم القيم والبناء لفريق التحقيق، وهو ما يتجلّى خاصّة من خلال تعميق مجالات التعاون الواردة في التقرير مع اللجنة الوطنية العراقية للتنسيق، علاوة على تعزيز برامج التدريب وبناء القدرات لفائدة السلطات العراقية المعنية وتشريك مختلف الجهات الفاعلة.

وقد مكّن هذا التعاون من التوصل، خلال الفترة المعنية بالتقرير، إلى نتائج ملموسة تمثلت في استكمال ملفات القضايا ذات الأولوية والمتعلقة بالجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في منطقة سنجار وفي أكاديمية تكريت الجوية.

وفي هذا الصدد، تؤكد تونس من جديد على ما جاء في القرار 2379 (2017)، بخصوص أنّ السلطات العراقية المعنية هي المتلقّي الرئيسي لكل الأدلة المجمّعة في إطار ولاية فريق التحقيق، قصد

استخدامها في إطار إجراءات قضائية عادلة ومستقلة تتولاها المحاكم المختصة على الصعيد الوطني، وذلك في ظلّ الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على أراضيه.

ومن هذا المنطلق، تتطلع تونس إلى التنفيذ الكامل للقرار 2379 (2017) من خلال تسليم ملفات القضايا التي تم استكمالها إلى القضاء العراقي والمضي قدماً في المحاكمات، بهدف تحقيق العدالة للضحايا والناجين وضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم الفظيعة.

أخيراً، تجدد تونس التأكيد على أهمية أن يظل مجلس الأمن موحداً وداعماً لحكومة العراق وشعبه في سعيه نحو تحقيق العدالة والمساءلة في أقرب الآجال، وفي إعادة البناء والقضاء على كل جذور الإرهاب ومخلفاته من خلال مقاربة تحترم الأولويات والتوجهات الوطنية للعراق.

المرفق الخامس عشر

بيان البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

ترحب المملكة المتحدة بتقرير المستشار الخاص كريم خان (انظر S/2021/419) عن التقدم المستمر الذي أحرزه فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة للعمل من أجل محاسبة داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونشيد بالفريق على مرونته المستمرة في مواجهة التحديات المتصلة بجائحة مرض كورونا، ونشيد بالتقدم المحرز في استكمال موجزات الحالات الأولية بشأن أولويتين أساسيتين للتحقيق. ونرحب بإطلاق سلسلة الحوار بين الأديان؛ فالتواصل الوثيق مع الطوائف الدينية أمر بالغ الأهمية لتحقيق العدالة.

يجب على المجتمع الدولي أن يقف متحداً في عزمه على محاسبة داعش ودعم العدالة. وقد دعمت المملكة المتحدة فريق التحقيق للوفاء بولايته، ونرحب بدعم البلدان الأخرى للفريق. ولهذا السبب قدمت المملكة المتحدة المساعدة إلى تحقيقات الفريق في الجرائم المرتكبة ضد الكاكائيين والشبك والتركمان الشيعة. وإننا نشيد حقاً بعمل الفريق في هذا الصدد، ونشير إلى أنه ضاعف ثلاثة أضعاف العدد الإجمالي للحوادث التي حددت على أنها ذات صلة بهذه التحقيقات، وذلك بفضل التعاون الوثيق مع المجتمع المدني والأكاديميين وقادة المجتمعات المحلية.

وتتوه المملكة المتحدة أيضاً باستمرار التعاون بين الفريق والسلطات القضائية العراقية وحكومي العراق وإقليم كردستان العراق. ونرحب بالتقدم المحرز في مشروع قانون لتوفير الأساس القانوني المحلي لمحاكمة أعضاء تنظيم داعش على الجرائم الدولية في العراق. ولكن نظراً لأهمية تحقيق العدالة، نحث على مواصلة الزخم والتعاون لتأمين آلية لتبادل الأدلة توفر ضمانات بشأن استخدام عقوبة الإعدام.

تعني العدالة أيضاً مساعدة ضحايا تنظيم داعش على إعادة بناء حياتهم. إن عمل وحدة حماية الشهود ودعمهم التابعة للفريق من أجل توفير الدعم النفسي والاجتماعي للشهود، ولا سيما النساء والأطفال الناجين، عمل حاسم.

وقد ساهمت المملكة المتحدة حتى الآن بما يقرب من 2,8 مليون دولار في أعمال فريق التحقيق. وما زلنا منخرطين في العمل في نيويورك ولندن وبغداد وأربيل. إن موافاة مجلس الأمن بمعلومات مستكملة على نحو منتظم إجراء أساسي من حيث أنه يتيح لنا رؤية التقدم الذي يحرزه الفريق. ويجب على الفريق أن يسعى إلى الانخراط في العمل معنا في الأمم المتحدة ومع فرادى الدول الأعضاء التي توفر الموظفين والتمويل والدعم.

تستضيف المملكة المتحدة اجتماعاً بصيغة آريا يوم الأربعاء المقبل مع الولايات المتحدة والعراق وهولندا والإمارات العربية المتحدة. ونتطلع إلى الاستماع إلى المستشار الخاص والخبراء الذين يقدمون موجزات عن الكيفية التي يساعد بها الابتكار والتكنولوجيا على النهوض بالتحقيقات ودعم الناجين وتقديم المساءلة.

وأخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيط علماً رسمياً بشكر المملكة المتحدة وتقديرها للعمل الذي تصدره المستشار الخاص خلال السنوات الثلاث الماضية في هذه الإحاطة الأخيرة له للمجلس.

المرفق السادس عشر

بيان نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيدة مراد على شهادتها الدامغة والقوية وعلى أفكارها الثاقبة بشأن الخطوات التي يتعين على مجلس الأمن اتخاذها. وأشكركم، المستشار الخاص خان، على إحاطتكم المستفيضة حول هذا الموضوع الصعب أيضا. وإذ يتولى الممثل الخاص منصب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، أود أن أشيد به وبفريقه لإنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (بونياد) وعلى قيامه بالكثير من العمل الممتاز منذ ذلك الحين.

إن "قسم تقييم الحالة" في تقرير المستشار الخاص (انظر S/2021/419) هو قائمة رائعة من الإنجازات ومجموعة واضحة من العلامات في طريقنا للمضي قدما. وأود بصفة خاصة أن أشيد بجهودكم، السيد خان، من أجل إعادة رفات 103 إيزيديين تم انتشالها من تسعة مواقع للمقابر الجماعية في قرية كوجو. فبالنسبة لأسرهم، لا بد أن هذه العودة كانت تعني العالم بأسره. فما قمت به من عمل مع الطائفة الإيزيدية، بما في ذلك التأكد من أن المراسم كانت كريمة ومرعية للمعتقدات والممارسات الإيزيدية، قد ساعد هذه الطوائف على التعافي وتقريبها إلى تحقيق المصالحة الوطنية مع الطوائف العراقية الأخرى. وسيتمثل إرثكم في الجهود المستمرة لفريق يونيتاد بينما يعمل على إنجاز هذه المهام الحساسة.

يجب أن يستمر هذا العمل. ويجب أن يستمر إلى جانب أعمال التحقيق لمحاسبة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" على وحشيته. ويجب أن يواصل الفريق، على وجه التحديد، التحقيق في الأهوال التي ارتكبت ضد أفراد الطائفة الإيزيدية في منطقة سنجار وأحداث حزيران/يونيه 2014 في أكاديمية تكريت الجوية، حيث قتل طلاب عسكريون عزل وأفراد عسكريون بأعداد كبيرة. فمن شأن هذه التحقيقات، فضلا عن التقدم المحرز في قضايا مماثلة تتعلق بطوائف إثنية ودينية أخرى في العراق، أن تحقق العدالة للشعب العراقي. وتكتسي هذه التحقيقات أهمية حاسمة بالنسبة للمحاكمات المبنية على الأدلة. ولكن لا يمكننا أبدا أن ننسى الخسائر البشرية التي تكبدها. إن عمليات استخراج الجثث عملية مؤلمة للغاية. ونشيد بالفريق وشركائه لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للموظفين والناجين وأفراد الأسر.

وأخيرا، يجب على الفريق أن يحرز تقدما بصفة خاصة في التحقيق فيما يزعم عن تطوير واستخدام داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. فلا يمكن أن يتحمل المجتمع الدولي استخدام الأسلحة الكيميائية، ولا يمكن السماح لمن يستخدمونها بالقيام بذلك من دون عقاب.

ومع وجود كل هذه الأهداف في مجال التحقيقات، يتوقف النجاح كليا على الشراكة بين الفريق والكيانات الوطنية العراقية. ونؤيد التعاون الموسع بين الفريق وحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، بما في ذلك الكيانات القضائية وسلطات إنفاذ القانون العراقية، ومجموعات الناجين، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات الدينية. فهذا التعاون المتزايد سيؤول إلى إجراء ملاحقات قضائية أكثر نجاحا لأعضاء داعش في العراق وخارجه. وستساعد هذه الشراكات على ضمان تحقيق نتائج إيجابية للشعب العراقي وضحايا هذه الجرائم الفظيعة.

ولمساعدة هذا الجهد على الانتقال للمرحلة التالية، نحث العراق على اعتماد تشريع ينظر فيه مجلس النواب حاليا من شأنه أن يوفر أساسا للحكومة العراقية للمحاكمة على الجرائم الوحشية، بما في ذلك

تلك التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية. وسيكون هذا القانون ضرورياً لالتهام من وضع ترتيب يتشاطر الفريق بموجبه الأدلة مع السلطات العراقية المختصة وفقاً للاختصاصات. وسيكون ذلك متوافقاً مع القانون الممتاز الذي أقرته الحكومة العراقية مؤخراً - قانون الناجيات الإيزيديات - الذي يعترف بالإبادة الجماعية التي ارتكبتها داعش ضد الإيزيديين وغيرهم من الطوائف العراقية ويسعى إلى تلبية احتياجات الناجين من هذه الفئات التي لا توصف. ونتطلع إلى دعم الحكومة العراقية في تنفيذ هذا القانون.

وبالمثل، نشي أيضاً على حكومة إقليم كردستان لإعلانها العزم على إنشاء محكمة جنائية خاصة في أربيل مختصة بجرائم داعش. فهذا الإعلان يمثل خطوة هامة في محاسبة مرتكبي الجرائم ضد الإيزيديين. وسنرصد إنشاء تلك المحكمة عن كثب.

وأخيراً، فيما يتعلق بالمسألة الصعبة المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، نحث الدول الأعضاء على إعادتهم إلى أوطانهم، ومقاضاتهم حسب الاقتضاء، وإعادة تأهيل وإعادة إدماج أفراد أسرهم المرتبطين بهم. ونشكر الفريق على الدعم القيم الذي قدمه للدول الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة، لإجراء هذه التحقيقات والملاحقات القضائية.

إن المسألة هي إحدى أهم الركائز التي تدعم نظامنا القائم على القواعد. ونشكر حكومة العراق والفريق على ما قاما به من عمل شاق وتعاون مستمر لمحاسبة داعش على ما ارتكبه من فظائع.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد كريم خان على إحاطته الشاملة وعلى العمل العظيم الذي قام به بصفته رئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد في المحكمة الجنائية الدولية. كما أشكر السيدة نادية مراد على بيانها. وأرحب بمشاركة ممثل العراق في جلستنا.

نرحب بالتقرير السادس لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (يونيتاد) (انظر S/2021/419) عن التقدم الذي أحرزه فريق التحقيقات في الأشهر الستة الماضية في تنفيذ ولايته. إن الانتهاء من وضع موجزات أولية لقضايا تتعلق باثنتين من أولويات تحقيقات الفريق الأساسية أمر جدير بالثناء. والتقدم المحرز يمثل إنجازا كبيرا بالنظر للتحديات التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا. ونتطلع إلى الانتهاء من وضع موجزات لقضايا أخرى بحلول نهاية عام 2021، على نحو ما هو متوقع في التقرير السادس والإحاطة التي قدمها المستشار الخاص اليوم.

ونشعر بالتفاؤل إزاء النهج الابتكاري الذي يتبعه الفريق وما توصل إليه من نتائج. وقد أثبت تطبيق أوجه التكنولوجيا المتقدمة والمنصات الرقمية كفاءة عالية في أنشطة جمع الأدلة من خلال السماح للشهود والناجين، بمن فيهم النساء، بتقديم المعلومات عن بعد. كما نرحب بخطة الفريق الرامية إلى إصدار منشورات تهدف إلى تعزيز الممارسات الجيدة في هذا الاتجاه.

ونشيد بالفريق على تعزيز تعاونهم مع الحكومة العراقية، وهو أمر لا غنى عنه للوفاء بولايته. ونشجع الفريق على مواصلة توفير التدريب للسلطات المختصة من أجل تعزيز القدرات المحلية لمحاكمة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في المستقبل.

وفي هذا الصدد، نقدر أيضا المشاركة النشطة للسلطات العراقية والمجتمعات المحلية المتضررة، على نحو ما يتبين من تقارير الفريق، في جميع جوانب ولاية الفريق. ويشكل تعاون السلطات المحلية مع الفريق فيما يتعلق بالإجراءات القضائية المحلية الجارية أفضل مثال على الثقة في الفريق والجهود الوطنية لمحاسبة تنظيم الدولة على جرائمه.

ونلاحظ أيضا الترتيبات المعمول بها بين الفريق والسلطة القضائية العراقية التي تسمح بتبادل المعلومات وفقا لاختصاصات الفريق. ونأمل أن يواصل الجانبان جهودهما للانتهاء من وضع مزيد من الترتيبات في الفترة المقبلة. وفي الوقت نفسه، نواصل التأكيد على أهمية حماية الشهود والناجين. ونشجع الفريق والسلطات العراقية على تطبيق جميع الإجراءات والتدابير، بما في ذلك استخدام أوجه التكنولوجيا، لضمان أن يتمكن الأشخاص الذين يتعاونون مع الفريق من القيام بذلك بشكل آمن ومأمون.

وأخيرا، نقدر الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء للفريق من خلال توفير الخبراء والمساهمات المالية. وهذا يجسد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وتصميمه القوي على مكافحة الإرهاب ومنع إحياء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونعتقد أن نجاح الفريق يكتسي أهمية من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة خارج حدود العراق.

المرفق الثامن عشر

بيان البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

يشرفني أن أستهل كلمتي ممثلاً عن بلدي للإعراب عن الشكر والامتنان لجهود الأمم المتحدة بأجهزتها الرئيسية ومكاتبها، من خلال قراراتها وتوصياتها ومقرراتها، وللجهود الدولية كافة في مساندة العراق لمكافحة الإرهاب وملاحقة الإرهابيين. كما أتقدم بالتهنئة لجمهورية الصين الشعبية لتوليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو الحالي، متمنياً لسعادة السيد جانغ جون، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية، التوفيق والنجاح في هذه المهمة. والشكر موصول أيضاً إلى السيد كريم خان ولفريقه على ما قدمه من جهود كبيرة في تنفيذ ولايته في العراق، ولا سيما خلال التحديات التي تسبب بها فيروس كورونا (كوفيد-19).

تعد مرحلة ما بعد دحر تنظيم داعش الإرهابي عسكرياً في بلدي، العراق، مرحلة تتطلب جهوداً حثيثة ومكثفة ومزیداً من التعاون الدولي في تقديم المعالجات لما خلفه الإرهاب الداعشي من دمار، وضمان ملاحقة المتورطين والداعمين والممولين للعمليات الإرهابية عبر آليات قانونية وطنية ودولية، بهدف ضمان عدم ظهور هذه التنظيمات الإرهابية مرة أخرى، ومنع خطرهما على المجتمع الدولي، ويتطلب ذلك إجراءات وتدابير تنسيقية تجمع جهود الدول المختلفة والمنظمات الدولية وتحقق تضامها بفاعلية، إذ إن منع الجريمة الإرهابية والتصدي لها لا يتحقق على وفق ما تقوم به الدول منفردة من إجراءات قانونية لمعاقبة مرتكبيها فحسب، وإنما يتحقق كذلك بما يقدمه إليها المجتمع الدولي من دعم ومساندة، لتنمية قدراتها القانونية والأمنية والاقتصادية وتحسين أوضاعها السياسية وتوفير الحريات الأساسية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وكما منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي الإطار القانوني للتعاون الدولي، فإن حكومة بلدي تتطلع إلى ضرورة إيجاد منظومة قانونية دولية تعمل على مراقبة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب بجوانبها كافة، لبيان جدية الدول في تنفيذ الالتزامات الدولية التي تمخضت عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبهذا الصدد أيضاً، تؤكد حكومة بلدي على أهمية امتثال الدول المختلفة، خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، لالتزاماتها بموجب كل من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن موقف حكومة جمهورية العراق من موضوع الإرهاب كان ولا يزال يكمن في اتخاذ ودعم الإجراءات الرامية إلى استئصال هذه الآفة الخطيرة، إذ تعمل حكومة بلدي على بناء القدرات الوطنية لطواقمها العاملة في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز النظام القضائي، بما ينسجم مع مبادئ حقوق الإنسان واحترام التزامات العراق الدولية وكما منصوص عليه في الدستور العراقي، واتخاذ الاستعدادات القانونية اللازمة لاستخدام الأدلة، بعد استلامها من فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة، أمام المحاكم الوطنية بما يعزز قدراتها القانونية والقضائية. فقد تمت القراءة الأولى من قبل مجلس النواب العراقي لمشروع قانون المحكمة الجنائية العراقية لجرائم عناصر تنظيم داعش تمهيداً لتشريع، الذي سوف يكفل استخدام الأدلة أمام القضاء العراقي على ما ارتكبه عناصر داعش من جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، ومن الجدير بالذكر في إطار إنصاف الضحايا، فقد تم تشريع قانون رقم 8 لسنة 2021 المتعلق بالناجيات الأيزيديات الذي يوفر لهن الحماية والرعاية اللازمة.

نؤكد على أهمية المرحلة المقبلة من عمل فريق التحقيق وبعد أكثر من ثلاث سنوات من العمل المستمر، وتضافر الجهود الحثيثة بيننا، وما تحقق على الأرض من كشف للمقابر الجماعية، والعمل على تحديد هوية الرفات وتسليمها إلى ذويهم، إلى جانب اتساع نطاق توفير التدريب للسلطات العراقية المختصة في المجالات الرئيسية، ولا سيما جمع وتحليل أدلة الطب الشرعي وحماية الشهود، ونتطلع بهذا الخصوص إلى أهمية وضرورة حصول حكومة بلدي على نتائج التحقيقات والأدلة، التي قام فريق التحقيق طوال المدة السابقة بجمعها في العراق، طبقاً للفقرة 39 من قواعد الاختصاص، التي كلفت فريق التحقيق بموجب ولايته بتقديم المساعدة القانونية المناسبة إلى حكومة العراق، وبناء قدراته من أجل تقوية محاكمه ونظامه القضائي، وكذلك عملاً بمبادئ العدل والإنصاف لكون الشعب العراقي هو المتضرر الرئيس من أفعال وجرائم تنظيم داعش الإرهابي في العراق، وليكون محفزاً للاستمرار بكشف المزيد من الأدلة على الجرائم الأخرى التي ارتكبتها التنظيم الإرهابي بحق أفراد الشعب العراقي، والمضي قدماً باتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ هذه الأدلة وتخزينها في العراق، وفقاً للقرار 2379 (2017) وقواعد الاختصاص.

وفي هذا الإطار، نود التأكيد أيضاً على ضرورة أن يكون عمل فريق التحقيق مبنياً على الاحترام الكامل لسيادة العراق، وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على أراضيه، وبحق مواطنيه، وضرورة الالتزام بولاية الفريق والمدد الزمنية المحددة التي تم تمديدتها بموافقة وطلب حكومة بلدي، إذ يتعين تحقيق العدالة، وأن يكون تحقيقها سريعاً، من خلال إنصاف الضحايا وعدم إفلات الإرهابيين من العقاب، وأن لا يؤدي مضي الوقت ومرور الزمان إلى طمس الكثير من الأدلة واختفائها، ذلك لأن تحقيق العدالة من شأنه أن يؤدي إلى تعافي الضحايا وإدماجهم في المجتمع.

وفي الختام. اسمحو لي، السيد الرئيس، بأن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لكم ولأعضاء المجلس الآخرين وللدول الصديقة كافة التي قدمت الدعم إلى بلدي لمواجهة الإرهاب، وهو ما يستدعي الاستمرار بالعمل سوية لتقديم الجناة أمام القضاء الوطني، وكذلك الشكر والتقدير مرة أخرى لجهود السيد كريم خان وفريقه على ما قدموه طوال السنوات الماضية، خلال مدة عمله، في تبادل الخبرات وحث الدول على تقديم الدعم، وإعداد وتأهيل الطواقم الوطنية، وتسليط الضوء على حجم الانتهاكات التي تعرض لها الشعب العراقي على يد عناصر تنظيم داعش الإرهابي، متمنياً له التوفيق والنجاح في عمله الجديد.